

رقم الإشارة: 2017/11/AR/213

21 نوفمبر 2017م

السيد الفاضل / الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع: الجمعية العامة غير العادية  
للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نفيديكم بأن البنك الأهلي المتحد ش.م.ب قد حصل على موافقة الجهات الرقابية لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ 20 ديسمبر 2017م، كما يسعدنا أن نرفق لكم المذكرة المرفوعة للسادة المساهمين بشأن خطة إعادة تنظيم الهيكل القانوني للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب.

  
اندرية روس  
أمين سر مجلس الإدارة



وتفضلوا بقبول جزييل الشكر والتقدير

**المرفقات:**

- مذكرة للسادة المساهمين بشأن خطة إعادة تنظيم الهيكل القانوني للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب.

## مذكرة للسادة المساهمين

### بشأن خطة إعادة تنظيم الهيكل القانوني للبنك الأهلي المتحد

شهد البنك الأهلي المتحد ش.م.ب، مسيرة نمو وتوسع كبيرين على مدى السنوات الماضية ليصبح اليوم مجموعة إقليمية متعددة الأسواق والأعمال لها كيانات مصرفية في 7 دول بجانب دولة المقر في مملكة البحرين، كما بلغت أنشطة وعمليات البنوك التابعة له والشقيقة درجة من التشعب والإنتشار باتت تقتضي إعادة النظر في الهيكل القانوني الحالي لمجموعته المصرفية وتطويره بما يستجيب لمتطلبات هذه المرحلة من مراحل مسيرة المجموعة ويعزز من قدراتها في الإستفادة بكفاءة أكبر من فرص النمو والتوسع تلبيةً لمتطلبات مساهمها، وفي هذا الصدد فقد إرتأى البنك القيام بعدد من الخطوات في سبيل إعادة تنظيم عملياته القائمة في البحرين وهيكلتها القانونية بما يتفق مع نموذج العمل الموحد الذي تتبناه المجموعة والقائم على أن يكون لكل سوق من أسواق عملها كيان مصرفي قائم بذاته ويكرس كافة إمكاناته لتلبية متطلبات هذه السوق بالدرجة الأولى.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أن البنك الأهلي المتحد ش.م.ب يتولى حالياً وبموجب ترخيص أعمال التجزئة الصادر له مزاولة أنشطة مصرفية مختلفة على المستوى المحلي (تتمثل في عملياته في السوق البحرينية) بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة الإقليمية والدولية المتعددة خارجها، هذا إلى جانب قيامه بمهام الشركة القابضة المديرة للاستثمارات الإستراتيجية الخارجية للبنك من بنوك وشركات شقيقة وتابعة، بحيث أصبحت الحاجة ملحة للمضي إلى تأسيس كيان مصرفي مستقل يعنى حصراً بأنشطة وعمليات البنك في البحرين ويركز إهتمامه وجهوده بشكل كامل لها، بدلا من الوضع القائم حيث تتولى وحدات مصرفية مختلفة ضمن الهيكل الإداري الحالي للبنك تلبية لمتطلبات هذه السوق الهامة واحتياجات عملائها من أفراد ومؤسسات وشركات.

وسعيًا لأن تتم إدارة أنشطة وعمليات البنك في البحرين على غرار نموذج العمل المتبع للمجموعة وأسوة بأسواقها الإقليمية الأخرى، فإن البنك يعترم تأسيس كيان مصرفي جديد يحمل إسم البنك الأهلي المتحد (البحرين)، بوصفه شركة بحرينية مساهمة (مقفلة) مملوكة وتابعة بالكامل للبنك، على أن يعنى هذا البنك حصراً بعملياته وأنشطته التجارية في السوق البحرينية ويزاول أعماله وفقاً لرخصة تجزئة مصرفية يصدرها مصرف البحرين المركزي.

وتحقيقاً لذلك، فإن خطة إعادة التنظيم تتطلب تحويل مجموعة من الأصول والالتزامات القائمة العائدة للبنك في البحرين والتي تشمل كافة الفروع الحالية فيها إلى هذا الكيان المصرفي الجديد وهو البنك الأهلي المتحد (البحرين)، وذلك بما يمكنه من القيام بأنشطة التجزئة المصرفية على اختلافها.

كما ويعترم البنك، وفور الإنتهاء من خطوات نقل ملكية مجموعة الأصول والالتزامات التي تم تحديدها إلى البنك الأهلي المتحد (البحرين)، العمل على تحويل رخصته الحالية من التجزئة المصرفية إلى رخصة بنك جملة مصرفية وذلك تماشياً مع تحوله إلى شركة قابضة تدير الإستثمارات الرئيسية للمجموعة والتي تشمل بنوكاً تابعة وحصصاً رئيسية في بنوك شقيقة وإستثمارات إستراتيجية أخرى، كما تزاوّل بموازاة ذلك أعمال الجملة المصرفية والأعمال المصرفية الخاصة وخدمات إدارة الثروات.

وحيث أن الكيان المصرفي الجديد سيكون تابعاً بالكامل للبنك الأم فلن يترتب بموجب تدابير إعادة التنظيم أي أثر على حملة أسهم البنك أو حقوق ملكيتهم أو حصص الأرباح الصافية العائدة لهم بواسطتها، كما سيظل سهم البنك مدرجاً ومتداولاً في كل من بورصة البحرين وبورصة الكويت دونما تغيير، كما أنه من المتوقع أن تجري عملية إعادة التنظيم بشكل سلس دون أي تأثير على حسن سير العمل وتقديم الخدمات للعملاء بل ومن المنتظر أن تنعكس هذه الخطوات بعد إنجازها بصورة إيجابية على مستوى الخدمات المقدمة وتطوير جودتها بفضل توافر تركيز أكبر من قبل الكيان الجديد على سوق البحرين.

هذا وقد إطلع مجلس الإدارة على الخطة المرسومة لإعادة التنظيم وتدارس إجراءاتها بصورة مستفيضة وعلى هذا الأساس فإنه يرفع توصيته للسادة المساهمين بتبنيها واعتمادها على ضوء النتائج الإيجابية المرجوة منها، علماً بأن خطط إعادة التنظيم وكافة خطواتها وإجراءاتها تظل مرهونة بموافقة الجهات الرقابية الموقرة وإقرار ومصادقة السادة المساهمين عليها خلال أعمال الجمعية العامة غير العادية المقرر انعقادها

في 20 ديسمبر 2017.